

محضر الجلسة الإستثنائية
لمجلس النيابة الخصوصية لبلدية البطان
المنعقدة يوم الخميس 22 مارس 2018

تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للبلديات، وبناء على الإستدعاءات التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة الخصوصية المؤرخة في 14 مارس 2018 والمتعلقة بدعوتهم لحضور أشغال الجلسة الإستثنائية لمجلس النيابة الخصوصية لبلدية البطان، وعلى المعلقات التي تم تركيزها بعدة نقاط بالمنطقة البلدية، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية البطان جلسة إستثنائية يوم الخميس 22 مارس 2018 على الساعة العاشرة صباحا بمقر البلدية للنظر في موضوع تنقيح مثال التهيئة العمرانية لمدينة البطان برئاسة السيد فتحي بوذراع رئيس النيابة الخصوصية. وقد حضر أشغال هذه الجلسة أعضاء النيابة الخصوصية السادة:

- الخمسي الحمروني: المساعد الأول.

- نجلاء المديوني: مستشارة.

- آمال الهمامي: مستشارة.

- محرزية الحبيبي: مستشارة.

وغاب دون عذر:

- السيد نور الدين السعداوي: مستشار.

- السيد فوزي عبد السلام: مستشار.

وعن الإدارة البلدية:

- السيد محمد بن جبارة: الكاتب العام

- السيدة بثينة النكاح: الشؤون الإدارية.

- السيد فوزي الزغلامي: الشؤون المالية.

وبعض مكونات المجتمع المدني و السياسي و بعض المواطنين.

افتتح السيد رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بأعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين وبالمواطنين الذين واكبوا الجلسة، وأشار إلى أن توسيع الحدود الترابية للبلدية والتطور الذي عرفته المنطقة البلدية بات يقتضيان العمل على تنقيح مثال التهيئة العمرانية في اتجاهين إثنين: أولهما يتمثل في تغيير صبغة بعض العقارات التي توجد داخل مثال التهيئة الحالي المصادق عليه منذ ديسمبر 2008 والاتجاه الثاني يتمثل في توسيع مثال التهيئة ليشمل العمادات التي أصبحت تابعة للمنطقة البلدية بعد تعميم النظام البلدي مع تخصيص مساحات كمناطق صناعية، كما أكد أن هذه الجلسة تندرج ضمن سلسلة جلسات سابقة و قادمة لتدارس المقترح وقبول كافة المقترحات من كافة مكونات المجتمع المدني والمواطنين وتطلعاتهم لتطوير مدينة البطان بكافة عماداتها. وأضاف أن إجراءات تنقيح مثال التهيئة العمرانية تستوجب بعض قد يطول أحيانا نظرا لبعض الترتيب الإدارية المعمول بها خاصة منها الاستشارات ومعرفة آراء مختلف الأطراف ذات العلاقة على غرار التجهيز والبيئة والفلاحة وغيرها.

ثم أكد أن عمادة المهرين لديها مثال تهيئة عمرانية منذ الثمانينات يتضمن منطقة صناعية ومؤسسات عمومية ومحطة بيع وقود كما أن مثال التهيئة لعمادة برج التومي بصدد الإنجاز والتدارس منذ

أواخر سنة 2014 و بداية سنة 2015 وسيكون جاهزا عما قريب لذلك لم يتبق إلى مدينة البطان وإضافة منطقة الزويتينة وحي بن غنية إلى المثال الجديد وضم مثالي التهيئة لمنطقة المهرين وبرج التومي ليصبح بذلك مثال منطقة البطان كاملا و متكاملا، ثم أحال الكلمة للحاضرين للتدخل وتقديم مقترحاتهم.

فأشار أحد الحاضرين إلى ضرورة تكوين لجنة مكلفة بمتابعة ملف تنقيح مثال التهيئة العمرانية لمدينة البطان تتكون من أعضاء من المجتمع المدني وأهل الاختصاص من تقنيين ومهندسين مؤكدا أن المنطقة تزخر بالكفاءات العالية والتي هي جاهزة للتطوع والعمل صلب اللجنة، كما أكد أن التوسع الوحيد لمنطقة البطان هو في اتجاه تونس نظرا لإختناقها من كل الجهات الأخرى لوادي مجردة و قنالي المياه.

وفي هذا الإطار تدخل السيد رئيس النيابة الخصوصية ليوضح أنه سيتم العمل في هذا الإتجاه لإعداد تقرير واضح ومفصل مع توصية للمجلس البلدي الجديد لمواصلة العمل وإعداد دراسة تأليفية توضيحية لأسباب تنقيح المثل الحالي مع جميع المؤيدات.

كما أكد على ضرورة مراسلة جميع الأطراف المتداخلة وخاصة في ما يتعلق بالأراضي السقوية الفلاحية حيث يجب إستشارة وطلب رأي وزارة التجهيز و وزارة الفلاحة في هذا الغرض.

في حين أشار متدخل آخر إلى وضعية المقبرة الإسلامية الحالية بالبطان والتي بدأت تكتظ مما يستوجب النظر في توفير مكان ثان يمكن استغلاله كمقبرة.

وعرّد متدخل آخر على ارتفاع نسبة البطالة بالمنطقة وهو ما يقتضي أخذه بعين الاعتبار للعمل على إيجاد موارد رزق وأماكن عمل من خلال برمجة منطقة صناعية وكذلك مقاسم تخصص لفائدة أعوان البلدية والعائلات المعوزة أو صاحبة الدخل المحدود.

وفي هذا الإطار أكد السيد رئيس النيابة الخصوصية على أن هذا المقترح مبرمج منذ البداية نظرا لأهميته الإجتماعية، كما أشار إلى أن تغيير صبغة بعض العقارات من فلاحية التابعة للدولة إلى سكنية سيمكن البلدية من الحصول على مدخرات عقارية يمكن إستغلالها في بعض المشاريع.

وبعد التطرق لمختلف أوجه تنقيح مثال التهيئة والاستماع لمختلف الآراء، ونظرا لما يتطلبه الأمر من اعتمادات غير متوفرة لدى البلدية نظرا لامكانياتها المحدودة فقد أجمع الحاضرون على ضرورة مراسلة وكالة التعمير لتونس الكبرى لتأخذ على عاتقها مهمة تنقيح مثال التهيئة.

وفي الختام شكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء النيابة الحاضرين والحضور وأكد أن هذه الجلسة ستتلوها جلسات أخرى لمتابعة إجراءات تنقيح مثال التهيئة ووجه دعوة مفتوحة لكافة الأطراف والأفراد وكل من بإمكانه المساهمة لتقديم مقترحاتهم أو مراسلة الإدارة البلدية في الغرض وسيتم تطبيق المقاربة التشاركية في هذا الإطار لضمان أن يكون مثال التهيئة العمرانية الجديد مستجيبا لكافة تطلعات المواطنين.

وعلى الساعة منتصف النهار والنصف رفعت الجلسة.

رئيس النيابة الخصوصية

المعتمد

فتحي بوذراع